

أولاً: ماهية المالية العامة

علم المالية العامة يهتم بدراسة المشاكل المتعلقة بالحاجات العامة وتخصيص المال اللازم لإشباعها، لذلك فإن تعريف وتحديد نطاق الحاجات العامة من الأهمية بمكان لتحديد نطاق النشاط المالي للدولة في سبيل إشباع هذه الحاجات العامة.

تعنى المالية العامة بالعلم الذي يدرس الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة بقصد تحقيق الأهداف النابعة من فلسفة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائدة في البلد، كما يدرس علم المالية العامة المشكلات التي تتعلق بتوجيه الموارد المالية والاقتصادية لإشباع الحاجات العامة التي تهم مجموع المواطنين والتي لا يمكن لكل فرد أن يقوم بإشباع حاجاته منها بصفة انفرادية، كما تعكس المالية العامة تطور دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الدور يعتمد على الفلسفة التي تحكمها.

تطورت المالية العامة بشكل عام من الحياد مروراً بالتدخل المحدود في الأزمات الرأسمالية وحتى التدخل المباشر والمفتوح في الاقتصاديات الاشتراكية.

فالحياد، هو حياد الدولة عن الاقتصاد وعدم ممارسة النشاط الاقتصادي، إلا في مجالات محدودة جداً؛ كالأمن والقضاء والدفاع، وهذا ما يستلزم بشكل تلقائي حياد المالية العامة لارتباط الأخيرة بشكل وثيق بدور الدولة في الاقتصاد . والعكس صحيح في حالة التدخل، أي تدخل الدولة في الاقتصاد وممارسة النشاط الاقتصادي، وهذا ما يستلزم توسع المالية العامة لتحقيق أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها من تدخلها في الاقتصاد .

بعبارة أوضح، هناك علاقة طردية بين المالية العامة وحجم الدولة أي كلما زاد حجم الدولة في الاقتصاد كلما زاد حجم المالية العامة تبعاً والعكس صحيح كلما انخفض حجم الدولة في الاقتصاد كلما انخفض حجم المالية العامة

ثانياً: تطور المالية العامة ضمن المدارس

مرت المالية العامة في تطورها إلى مرحلتين يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى (مرحلة الدولة الحارسة): المالية العامة التقليدية الحياضية كانت المالية

في هذه المرحلة انعكاس للفكر الاقتصادي الكلاسيكي إذ كانت مهام الدولة محصورة في تقديم الخدمات العامة الأساسية مثل الدفاع الأمن والقضاء فضلا عن بعض الخدمات العامة الأخرى التي لا يقدمها القطاع الخاص بسبب المردودية أرباحها ومن أهم الأفكار التي كانت سائدة ما يأتي:

سيادة - مبدأ الحرية الاقتصادية " دعه يعمل دعه يمر " وهذا ما يتطلب أن يكون دخل الدولة بأقل قدر ممكن لأن زيادة تدخلها في هذا الاقتصاد عن القدر اللازم لتسهيل سنّ النشاط الاقتصادي يؤدي إلى الحد من مبدأ الحرية الاقتصادية.

- يجب أن تكون الموازنة العامة متوازنة أي يجب أن تكون الإيرادات مساوية للنفقات أي لا يوجد عجز أو فائض في الميزانية.

- يجب أن تكون النفقات العامة بأقل قدر ممكن لأن استغلال القطاع الخاص للثروة أكثر كفاءة من استغلالها من قبل القطاع العام.

- يترتب عن توازن الموازنة العامة أن يكون تأثيرها حياديا على الاقتصاد لأنها تأخذ الإيرادات من الاقتصاد ثم تقوم بإنفاقها بآلية أخرى وتقريبا في نفس الوقت.

وبهذا لا تحاول الدولة استخدام المالية العامة للتدخل والتأثير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لأن هذا يعد تدخلا غير مرغوب فيه، يؤثر سلبا على النظام الطبيعي الذي ينص على ترك الأمور تسنّ بمفردها.

- يجب أن تكون الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) بأقل قدر ممكن لأن نشاط الدولة نشاط استهلاكي.

- يفضل تدبير الإيرادات العامة عن طريق الضرائب غير المباشرة ضرائب على الاستهلاك (وليس علي الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال.)

2المرحلة – الثانية : المالية العامة الحديثة (المتدخلة:)

بدأت هذه المرحلة على إثر انهيار كثير من مسلمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بعد أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عام 1929 م . وتحديدًا بدأت بعد نشر الاقتصادي الإنجليزي كتابه (النظرية العامة في الاستخدامات والفائدة والنقود) عام 1936 ، لقد أثبتت الأحداث انهيار كثير من مسلمات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وأهمها عدم عودة الاقتصاد القومي إلى حالة الاستخدام التام بعد تعرضه لأزمة البطالة واستمرار النقص في الاستخدام (البطالة).

لذا أوجب تدخل الدولة لمعالجة هذا الوضع ومع عدد السياسات النقدية الائتمانية برز دور السياسات المالية، لقد دعا كينز إلى التخلي عن الكثير من الأفكار المالية التقليدية ومنها عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة فعلى الدولة في أوقات الكساد أن تزيد من نفقاتها وتقلل من إيراداتها (الضرائب) لتعويض النقص الحاصل في الطلب الكلي الفعال ويتم ذلك من خلال تنفيذ سياسة الأشغال العامة وتمويلها من خلال الإصدار النقدي الجديد والغرض من ذلك هو زيادة القوة الشرائية التي ترفع الطلب الكلي لذا يمكن من تشغيل عوامل الإنتاج العاطلة وفي فترات التضخم على الدولة أن تزيد من إيراداتها وتقلل من نفقاتها لكي تقلل من الطلب الكلي وبذلك تسهم في خفض الأسعار لهذه الأفكار أخرج كينز دور الدالية العامة من الحيادية إلى التدخل وأصبحت تدعى بالمالية المتدخلة أو المعوضة حيث أصبح للدولة من خلال السياسة الدالية دور كبير في معالجة الأزمات الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتوفير الأجواء الملائمة للنمو الاقتصادي.

ثالثا: تعريف المالية العامة

ارتبط مفهوم ومضمون المالية العامة في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد أن كان علم المالية العامة في المفهوم التقليدي مقتصرًا على البعد المالي الحسابي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة بعضها اقتصادية وأخرى اجتماعية ومالية، ويقوم مصطلح المالية العامة على كلمتين هما:

المالية: وتعني الذمة المالية بجانبها الدائن والمدين حيث يشمل الجانب الدائن إيرادات الدولة وما للدولة من حقوق لدى الأفراد والمؤسسات، والجانب المدين يتمثل في النفقات العامة والتي يتوجب على الإدارات العامة صرفها.

العامة: فتعني بأنها تخص مالية السلطات العامة أي الدولة ولذا تجمع هذه المعاني كلمة ميزانية الدولة بما تحويه من نفقات وإيرادات.

وعرفت المالية العامة قديماً بأنها : " العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وإيراداتها." أو بمعنى آخر هي : " العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبعها هذه الحاجات."

والمالية العامة في معناها الحديث هي " دراسة لاقتصاديات القطاع العام. "

تعريف علم المالية العامة : "هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة وطريقة توجيهها من خلال برامج معينة توضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. "

فالمالية العامة: هي ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الإيرادي والانفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ومن التعريف السابق نستنتج عدة عناصر أساسية تكون في مجموعها مضمون دراسة المالية العامة:

- تحديد حجم الحاجات العامة الواجبة الإشباع.

- تحديد الوسائل والأدوات التي بموجبها يتم توفير الموارد لإشباع حاجت المجتمع.

- تحديد تأثير نشاط الدولة على الاقتصاد القومي ككل.

يعتبر علم المالية العامة جزءاً من علم الاقتصاد والاقتصاد يدرس كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية، سواء كانت للفرد أو للمجتمع. والحاجات الإنسانية نوعان:

النوع الأول: حاجات خاصة: وهي تلك التي تتعلق بحاجات الفرد، سواء كان مستهلكاً أو منتجاً، ويقوم القطاع الخاص بإشباع تلك الحاجات عن طريق إنتاج السلع الخاصة.

والنوع الثاني: الحاجات العامة: تعرف الحاجة العامة بأنها : " الحاجة الجماعية التي يقوم النشاط العام بإشباعها ويترتب على إشباعها منفعة جماعية ". وهي حاجات تهم المجتمع كله، وباعتبار الحكومة ممثلة عن المجتمع، تكون هي المسؤولة عن إشباع الحاجات العامة، ومن أجل القيام بهذه المهمة لابد للحكومة أن تحصل على تلك الموارد الاقتصادية في صورة تدفقات مالية تسمى " بالإيرادات العامة" واستخدام الحكومة للإيرادات العامة يتم على هيئة نفقات عامة تمثل تكاليف إشباع الحاجات العامة.

وبما أنه لا توجد فوارق موضوعية ولا حدود ثابتة بين الحاجات العامة والخاصة، فإن ما يعتبر حاجة عامة في دولة ما قد يسمح القيام به من طرف الأفراد في دولة أخرى، وفي نفس الدولة ما يعتبر اليوم حاجة عامة، كان في عصر مضى حاجة خاصة، فحدود الحاجات العامة في مجتمع معين وفي لحظة معينة يتوقف على طبيعة دور الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويمكن تقسيم الحاجات العامة بحسب خصائصها وطبيعتها إلى عدة أنواع:

1-الحاجات العامة غير القابلة للتجزئة:

وهي : " الحاجات التي لا يمكن تجزئة إشباعها وتجزئة المنفعة المتولدة عنها بالنسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد دون البعض الآخر، فإشباع الحاجة إلى الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وإقامة العدالة لابد أن يتم بالنسبة إلى جميع الأفراد ككل لا يتجزأ " ، ويتميز هذا النوع من الحاجات العامة بالسمات الآتية:

- إن الكمية المستهلكة من هذه الخدمات تكاد تكون متساوية بين جميع الأفراد.
- لا يمكن تطبيق مبدأ الاستبعاد في مثل هذه الحاجات العامة.
- هذه الحاجات غير قابلة للتجزئة ويستحيل استبعاد أي فرد من التمتع بمنافع هذه الخدمات

2-الحاجات المستحقة:

هناك نوع آخر من الحاجات يمكن تجزئتها، أي تجزئة إشباعها ويعني هذا إمكانية فصل حاجة الأفراد عن حاجة البعض الآخر، ويتوقف حدود هذه الخدمات أو الحاجات على الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدور الدولة في المجتمع، وهي حاجات يمكن أن يترك أمر القيام بها لنشاط الخاص غير أن الهيئات العامة تقوم بها إذا كانت هناك منفعة عامة تستدعيها، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها:

- إن المنفعة الاجتماعية التي تعود من إشباع هذه الحاجات أكبر من المنفعة الفردية.
- الأولويات الاجتماعية السائدة تحتم الإشباع الجماعي لهذه الحاجات.
- الاعتبارات السياسية والإستراتيجية ... الخ، ومن أمثلة هذه الحاجات المستحقة، الحاجة إلى التعليم العام والصحة والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والغاز ... الخ.

3-السلع الفردية التي يقوم النشاط العام بإشباعها:

وهذه السلع بإمكان النشاط الخاص أو جهاز السوق أن يقوم بتوجيه الموارد الضرورية لإشباعها، إلا أنه ولاعتبارات مختلفة إستراتيجية وسياسية واجتماعية واقتصادية يقوم النشاط العام بإنتاج هذه السلع والخدمات، مثل صناعة الأسلحة، صناعة الحديد والصلب، وكافة الصناعات الأخرى التي يقوم النشاط العام من خلال المشروعات العامة بإنتاجها، ويتسع نطاق هذا النوع من السلع كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو في ظل ما يسمى بالدولة المنتجة أو المتدخلة .

رابعاً: أهداف المالية العامة:

من الطبيعي أن يكون للنظام المالي للدولة انعكاساً لنظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حيث أنه يعتبر جزءاً منه وهكذا إذن تتحد أهداف النظام المالي بطبيعته وأهداف النظام الاقتصادي للبلد ولهذا تختلف الأهداف المنوط تحقيقها بنظام المالية العامة باختلاف النظم الاقتصادية وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف الضمني للنظام المالي للدول الرأسمالية المتطورة يتمثل في بلوغ أقصى مساهمة في الحفاظ على النظام الرأسمالي وتطوره في ظل

الصراعات الاجتماعية التي ينطوي عليها النظام، ومن هنا يرى أغلب أساتذة المالية العامة في هذه البلدان أن على المالية العامة أن تخدم تحقيق الأهداف التالية:

-المحافظة على الاستقرار الاقتصادي

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل

-تحقيق توزيع أمثل للموارد

-دعم النمو الاقتصادي

أما الهدف الرئيسي لنظام المالية العامة في ظل الاشتراكية هو تحقيق أقصى مساهمة في إشباع الاحتياجات الاجتماعية وفي انجاز الخطط العامة لتنمية الاقتصاد الوطني وهنا تشكل الخطط المالية جزءا من نظام التخطيط الذي يحكم حياة المجتمع في هذه البلدان . فيما يخص البلدان النامية فإنه يمكن القول بان الهدف العام يجب أن يتمثل في تحقيق أكبر مساهمة ممكنة في انجاز المهام الكبرى التي تواجه هذه البلدان أي الأهداف التي ترتبط بالخروج من دائرة التخلف والتبعية في أقل زمن ممكن.

خامسا: أهمية المالية العامة

تكمن أهمية المالية العامة في أنها تعد المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة ما، وكذا الحياة السياسية وظروفها في دولة من الدول وفي فترة زمنية معينة، وأحسن دليل على ذلك يظهر في الدور الذي تؤديه كل من الإيرادات والنفقات العامة باعتبارها أحد موضوعات المالية العامة حيث تكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية للدولة.

فالإيرادات والنفقات العامة تؤثر على الأحداث في الدول سلبا أو إيجابا، ومعنى هذا إذا فرضت دولة ضرائب مرتفعة فإن ذلك يكون له تأثير في زعزعة الأمن والاستقرار في الدولة مما قد يتسبب في قيام أعمال شغب وفوضى وتخريب للمنشآت العامة فتضطر الدولة بغية إعادة النظام وتعويض الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى زيادة الإنفاق ممثلة في الإعانات الاجتماعية والتعويضات المختلفة، وخلاصة القول، هو أن للمالية العامة أهمية كبيرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وللمالية العامة أهمية كبيرة من حيث اهتمامها بدراسة الحاجات العامة للدولة والمجتمع وتغطية هذه الحاجات عن طريق النفقات العامة، والبحث عن أهم السبل لإشباع هذه الحاجات عن طريق الإيرادات اللازمة لتمويلها فالمالية العامة تنحصر في ثلاث نقاط أساسية، الأولى فهي تعمل على تمويل النفقات العمومية من خلال الاقتطاعات الإلزامية (الضرائب) ، أما الثانية فهي القيام بتدبير هذه الاقتطاعات بشكل يستجيب لحاجيات الدولة دون الإضرار بمن فرضت في حقهم الضريبة ، اما النقطة الثالثة فان المالية العامة تشكل أداة لتحفيز الاقتصادي من خلال التشجيع على الاستثمار (التخفيض في الضرائب)، وأداة أيضا لإعادة توزيع الثروات والدخول . كما تركز المالية العامة على مدى فعالية السياسات المالية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع والوصول إلى استقرار اقتصادي خال من المشاكل الاقتصادية من عجز مالي، تضخم، انكماش.

وعموما تتجلى أهمية المالية العامة بشكل عام في ضرورة تدخل الدولة لتلبية الاحتياجات العامة من خلال المظاهر التالية :

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع.
- بناء مرافق عمومية وهيئات حكومية .
- توفير الأمن الداخلي، ومواجهة الأخطار الخارجية المحتملة .
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية .
- توجيه الاستهلاك لتشجيع بعض السلع دون غيرها من خلال فرض ضرائب مرتفعة على بعض المنتجات ودعم أسعار بعض السلع الضرورية.

سادسا: العناصر المؤلفة للمالية العامة

1-النفقات العامة: إن الدولة في سبيل مواجهة إشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من النفقات العامة سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية كمساعدة الأسر محدودة الدخل

بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص.

2. الإيرادات العامة: يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام ، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية هي على التوالي إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية بالإضافة ما تحصل عليه من رسوم نظير تقديم الخدمات العامة ثم تأتي بعد ذلك الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب أما المصدر الثالث فهو الائتمان ويمثل القروض المحلية والخارجية.

3 - الميزانية العامة: وهي تنظيم مالي يقابل بين النوعين السابقين ويحدد العلاقة بينهما ويوجههما معا لتحقيق السياسة المالية، ومعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام وعلاقته بالاقتصاد القومي ويعتبر خطة مالية تظهر بوثيقة الميزانية التي هي تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات لفترة مقبلة هي سنة في المعتاد تم الترخيص لها من السلطة التشريعية .

سابعا: الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة

يهتم علم المالية العامة بمعالجة الجانب المالي لنشاط الدولة بمختلف مؤسساتها العلمية أما المالية الخاصة فهي تختص ببحت هذا الجانب من نشاط الأفراد، يقصد بالمالية العامة مالية السلطات العامة أي مالية القطاع الحكومي، أما المالية الخاصة يقصد بها مالية الأفراد والمشروعات الفردية والشركات بأنواعها كما تهتم المالية العامة بدراسة مالية الأشخاص العامة فهي بذلك تعد فرعاً من فروع القانون العام، وعليه تختلف المالية العامة عن المالية الخاصة للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة في جوانب عديدة ونوجز الفرق بين المالية العامة والخاصة في النقاط التالية :

1 الإنفاق - : تهدف المؤسسة الخاصة من إنفاقها تحقيق ربح باعتبار أن هذا هو الهدف الرئيسي من نشاط الأفراد أما الدولة فإنها تهدف من نشاطها تحقيق المنفعة العامة في المقام

الأول ، حتى ولو تعارض هذا مع تحقيق أقصى ربح ممكن من هذا النشاط، بل إن الدولة قد تقوم بمشروع ما رغم أنها تعلم سلفا أن إيراداتها لن تسمح بتغطية نفقاتها ما يترتب عليه خسارة وذلك لكونه يحقق نفعا عاما لمصلحة المجتمع ولتحقيق اعتبارات أخرى بديلة عن الربح قد تكون سياسية، اجتماعية واقتصادية ويترتب اختلاف الهدف من الإنفاق بين النشاط الخاص والدولة أن يختلف الحكم على مدى نجاح مشاريع الدولة هو تحقيق أقصى منفعة عالية ممكنة.

ومن حيث الأهداف تختلف مالية الأشخاص العامة عن المالية الخاصة في كون الأشخاص العامة تهدف إلى تحقيق الصالح العام بينما يهدف الشخص الخاص دائما إلى تحقيق المصلحة الخاصة وهي الربح.

و تجدر الإشارة إلى أنه إذا حقق الشخص العام أرباحا تدخل إلى الخزينة العامة، فإن هدف تحقيق المصلحة العامة يبقى دائما ولو بصورة غير مباشرة.

2الإيراد - : تحصل المشاريع الخاصة على إيراداتها بطرق اختيارية أي بالإنفاق عن طريق بيع منتجاتها للدولة أو الأفراد أما الدولة فإنها تحصل على إيراداتها بموجب ما تتمتع به من سلطات خاصة ناشئة عن حقها في السيادة وباعتبارها سلطة سياسية فإنها تستطيع في بعض الأحيان أن تغير إلى عنصر الأخبار للحصول على إيراداتها كما هو الحال بالنسبة الضرائب أو القروض الإجبارية وذلك يمنعها من استخدام وسائل عادية التي يتبعها القطاع الخاص للحصول على إيراداته .

3 الميزانية - : يوجد فرق من حيث كيفية الحصول إلى موازنة الميزانية لدى الدولة من جهة والمؤسسات الخاصة من جهة أخرى، فالدولة تقوم بتقدير نفقاتها أولا اللازمة لتسيير المرافق العامة وتحقيق أهداف سياسية و أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية ثم تقوم بإعداد المصادر التي تحصل منها على إيرادات كافية لمواجهة النفقات , أما المؤسسات الخاصة تقدر حجم إيراداتها أولا من دخول أرباح ثم تحدد أوجه الإنفاق .

4 الأساليب المعتمدة - : يسعى الفرد لتحقيق منفعته الخاصة في إطار الحرية فتلجأ إلى عقود لتحقيق رغباته وتقدر النفقات على أساس إيرادات وإسراف يؤدي إلى اقتراض وإمكانات في ذلك محدودة، أما الدولة فإن نفقاتها ضرورية لضمان سير المرافق العامة فهي تحدد نفقاتها وتبحث عن الوسائل اللازمة لتغطيتها فهي تلجأ إلى طرق عديدة لتعديل إنفاقها تتم عن طريق سلطتها مثل الضريبة وبالتالي نشاطها يتم في إطار الحرية ، أما نشاط الدولة في عملية حصولها على إيراداتها فأساسه الضرائب.

تجري العادة على أن يتدبر الأفراد الإيرادات أولاً ثم يقومون بالإنفاق في حدودها .
أما الشخص العام و باعتباره مسئول عن إشباع الحاجات العامة فإنه يحدد أولاً ما يجب إنفاقه من أموال ثم يبحث عن تدبير الأموال اللازمة عن طريق استعماله لامتيازات السلطة العامة.

فمن حيث الوسائل يتمتع الشخص العام (الدولة أو الجماعات المحلية) في تسيير ماليته
بامتيازات السلطة العامة على المقيمين في حدود إقليمه و خير مثال على ذلك حق الدولة في فرض الضرائب و حق الجماعات المحلية كذلك في فرض بعض الرسوم على الخدمات التي تؤديها، كما تستعمل نفس الوسائل في جبر المواطنين على التمتع بما تقدمه لهملا م خدمات (نفقات عامة) بينما لا يتمتع في المقابل الشخص الخاص بأي امتياز أو سلطة.

5النظرة المستقبلية - : لا يقدم أفراد في الغالب إلا على أنشطة ذات الربحية السريعة غير بعيدة عن النتائج ، وبالعكس تقدم الدولة على مشاريع لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة جدا .

6 الحجم - : حجم مالية الأفراد أقل حجماً من مالية الدولة فالدولة تصرف سنوياً مليارات الدينارات بصفة نهائية بينما ليس في مقدور مؤسسات خاصة تحمل خسارة ملايين الدينارات وهذا فقط على المستوى المحلي لأن بعض مالية الشركات المتعددة الجنسيات تفوق مالية العديد من الدول .

7 القانون(التشريع) - : تخضع مالية الأفراد في تكوينها وفي حريتها إلى قواعد والتزامات القانون الخاص، بينما المالية العامة تخضع إلى قواعد صارمة هي قواعد القانون العام .

ثامنا : علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى

تعتبر المالية العامة مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية في الدول المعاصرة، وعلم المالية العامة جزء من علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد متفرع من العلوم الاجتماعية التي تتعلق بالسلوك الإنساني. وبالتالي فإنه توجد علاقة بين علم المالية العامة وبعض فروع علم الاجتماع وعلاقة المالية العامة علاقة وثيقة بمجموعة من العلوم الأخرى، كانت سببا في نشوئه وتطوره، وأثرت في معالمه الأساسية، لكن أصول المالية العامة وقواعدها العلمية والعملية لم تلبث أن ترسخت، وأصبحت علما مستقلاً بذاته وكيانه الخاص وطبيعته الخاصة

التي تبدو معقدة بسبب تشابكه مع موضوعات قانونية واقتصادية وسياسية وغيرها، وهذا ما يجعله في الوقت نفسه علما مرتبطا بكثير من العلوم الأخرى، التي يعمل إلى جانبها ضمن اقتصاد واحد، وتتوثق العلاقة مع كثير من العلوم مثل علوم السياسة، والإدارة العامة، والقانون، والمحاسبة. وسنوجز بيان العلاقة بين علم المالية العامة وبعض هذه العلوم الاجتماعية فيما يلي:

1- العلاقة بين علم المالية العالية وعلم الاقتصاد

إن العلاقة بين علم المالية العامة هي علاقة وثيقة ذلك أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث عن حل المشكلة الاقتصادية وهي مشكلة الندرة والبحث عن كيفية إشباع الاحتياجات الإنسانية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الاقتصادية التي تعترض النشاط الاقتصادي ابتداء من الإنتاج حتى توزيع الناتج وعلم المالية العامة يهدف إلى إشباع الاحتياجات العامة للأفراد والبحث في إيجاد أفضل الوسائل لإشباع الحاجيات العالمية مما يساهم في حل المشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة الإيرادات العامة المحدودة والبحث عن الاستخدام السليم لهذه الإيرادات، وفي تقديم الخدمات الأفضل وأكثرها أهمية لأفراد المجتمع، فالعلاقة بين المالية العامة والاقتصاد، هي علاقة تبادلية وعلاقة الجزء بالكل، حيث يؤثر كل منهما على الآخر

فالاقتصاد يتناول بالبحث كيفية استغلال الموارد المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية وعليه فمن وظائف الدولة إشباع حاجات أفراد المجتمع، وإن ما تتضمنه الضرائب من مسائل وما تنطوي عليه من أمور يعتبر أصلاً جزءاً من المشكلة الاقتصادية، هذا ويستند الباحث في علم المالية العامة إلى كثير من النظريات الاقتصادية، فالإلمام بمبادئ الاقتصاد يعد شرطاً أساسياً لتفهم موضوعات المالية العامة، وتزداد أهمية الأمر المتقدم وضوحاً إذا أن معظم البحوث المتعلقة بالسياسة المالية يقع في ميدان المشكلات الاقتصادية، فالضرائب والإنفاق الحكومي والقروض العامة على سبيل المثال تعتبر كلها أدوات للتوجيه الاقتصادي الحديث يمكن للدولة أن تستخدمها للتأثير على مستوى الدخل القومي ومجرى النشاط الاقتصادي بصفة عامة .

وعلم المالية شديد الصلة بعلم الاقتصاد، وهو أقرب العلوم إليه، ولم تأخذ هذه العلاقة إطارها الصحيح إلا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ، وتظهر هذه الصلة من خلال النقاط الآتية:

-المالية العامة للدولة هي جزءٌ من اقتصادها، وهي فرعٌ من فروع علم الاقتصاد، وهي جزءٌ من كل، فالمالية العامة هي ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يتعلق بالنشاط المالي للدولة، فالمالية العامة ظاهرة اقتصادية، والنشاطات المالية للدولة هي نشاطات اقتصادية لها، والأدوات المالية هي أدوات اقتصادية تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها، وتشكل أحد الروافد الرئيسة للسياسة الاقتصادية لها؛ وهذا ما أنشأ علماً جديداً سمي علم السياسة المالية، الذي يعدّ جزءاً من السياسة الاقتصادية لها.

-كلاهما يبحث في أعراض المشكلة الاقتصادية للمجتمعات وكيفية حلها، ويحصرانها في عامل الندرة، أي ندرة الموارد المالية المتاحة وفي كيفية توفيرها وتوجيهها نحو إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحل هذه المشكلة هو هدف كل من هذين العلمين.

-يعتمد علم المالية العامة على الكثير من أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي في إنجاز الدراسات المالية وتطويرها، فالتحليل المالي يخضع للتحليل الاقتصادي، حيث يستخدم

التحليل الاقتصادي في تفسير حركة الظواهر المالية، ومنها الكميات المالية وآثارها في الاقتصاد وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية في الدولة، وهذا ما أنشأ علما جديداً اسمه علم اقتصاديات المالية العامة، وهو العلم الذي يدرس أثر العوامل الاقتصادية في الوسائل المالية؛ أي الذي يحلل العامل الاقتصادي ضمن إطار المالية العامة.

-هناك علاقة تأثير متبادل بين الظواهر المالية والظواهر الاقتصادية، فالأوضاع الاقتصادية تتأثر بالأوضاع المالية، فاختلال الموازنة الناشئ عن التمويل بالعجز وهي ظاهرة مالية تؤثر في أسعار السلع والخدمات، وتؤدي إلى ارتفاعها، وهي ظاهرة اقتصادية. وكذلك الأوضاع المالية في تأثر دائم بالأوضاع الاقتصادية، فمالية الدولة تتوقف في حركتها وفي الكثير من أحوالها على أوضاعها الاقتصادية وحركة نشاطها الاقتصادي، وكذلك يتوقف حجم النفقات العامة على الحالة الاقتصادية السائدة فيها.

2- **علاقة علم المالية بعلم السياسة :** يهتم علم السياسة بدراسة نظم الحكم وعلاقة السلطة العامة ببعضها البعض وبدراسة نظم الحكم وعلاقة السلطات العامة ببعضها البعض وعلاقتها بالأفراد، والمالية العامة تبحث في الإيرادات والنفقات لنفس هذه الهيئات، بالإضافة إلى ذلك فإن للأوضاع الدستورية والإدارية في بلد معين لها أثرها في ماليتها العامة، فالنفقات والإيرادات العامة تختلف بحسب ما إذا كانت الدولة استبدادية أو ديمقراطية، ذات نظام إداري مركزي أو لا مركزي، كما أن الظروف المالية لها بدورها أثر هام في أوضاع الدولة السياسية كما أن بقاء الحكومات السياسي يتوقف في الكثير من الحالات على نجاحها في سياساتها المالية، كما أن تدهور الحالة المالية للدول كان السبب الأهم لاستعمارها في العصر الحديث.

هذا ويعتبر وضع ميزانية الدولة عملاً سياسياً، لأن الحكومة تترجم سياستها عن طريق الاعتمادات التي تدرجها في ميزانيتها فيتضح منها نطاق واتجاه الدور الذي تزمع السير عليه في التطبيق، ويكون الترابط فيهما متمثل بان الظروف المالية له أثر هام في أوضاع الدولة السياسية، فكم من دول فقدت استقلالها السياسي وتعرضت لنزيف الثروات وهذا بسبب

اضطراب ماليتها العامة وعدم استقرارها إذ أن كثيراً من التغيرات السياسية سواء كانت على شكل ثورات أو عن طريق إصلاحات تعود في أصلها إلى أسباب مالية.. وتوجد علاقة تأثير متبادل بين المالية العامة والسياسة، حيث تعتبر المالية العامة أداة من الأدوات التي يستخدمها النظام السياسي لتحقيق أهدافه، فالنظام السياسي يؤثر في النظام المالي كما ونوعاً، ويحدد اتجاهاته المالية والاجتماعية والتنموية. فهو يحدد الكميات المالية الصادرة والمتداولة والاستثمارية والاجتماعية والإنسانية في الدولة، بل قد يرسم لها حدودها الكمية، وكذلك يحدد اتجاهات الأدوات المالية، ويسخرها في تحقيق أغراضه السياسية والتنموية، كما تختلف حركة أهداف هذه الأدوات تبعاً لطبيعة النظام السياسي السائد فيها. فالنظام المالي يعكس اتجاهات النظام السياسي، كما أن هذا النظام يستخدم النظام المالي بأدواته في تحقيق أهدافه، كما أن الوضع المالي يؤثر في الوضع السياسي للدول والمجتمعات. إذ أن كليهما ذو ارتباط واضح بالنظام السياسي، والسلطة العامة وأجهزة الدولة ومؤسساتها.

بالإضافة إلى أن تطور المفهوم السياسي للديمقراطية كان بسبب تطور مفهوم الضريبة، وشعور أفراد المجتمع بعبء الضريبة، ومطالبتهم بعدم فرض ضريبة دون موافقة المجالس النيابية، وهذا هو محور المبدأ الذي برز في بريطانيا مما أعطى سلطات أوسع للهيئات التشريعية في مناقشة أعمال السلطة التنفيذية ومراقبتها.

والنظام السياسي له تأثير كبير على النظام المالي في البلد كما أن شكل النظام السياسي يمكن أن يؤثر على حجم ونوع أدوات المالية العامة المستخدمة من قبل الدولة فعلي سبيل المثال، أن السياسات المالية المتبعة في النظم الاشتراكية تختلف عن تلك المتبعة في النظم الرأسمالية. وكذلك في النظم الديمقراطية والديكتاتورية توجد اختلافات في الإجراءات المالية المتبعة في كل بلد وأساليب الرقابة على النشاط المالية للدولة، زيادة على اختلاف التركيز في مجالات الإنفاق في كل نظام وبصورة عامة تعكس السياسة المالية المتبعة اتجاهات السياسة العامة ومعالمها، وكثيراً ما تستخدم أدوات المالية العامة من أجل تحقيق أهداف سياسية مثل منح المساعدات الخارجية أو النفقات الحربية.

3-علاقة علم المالية العامة بعلم الاجتماع:

يدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية من أفعال وتصرفات، ويحاول فهمها وتحليلها وتفسيرها، كدراسة المجتمع لتقاليده وعاداته، ومن هنا يكون دور مؤثر للمالية العامة على مداخل المجتمع، وتخفيف البطالة والرفع من القدرة الشرائية و تحقيق العدالة الاجتماعية. وعلم المالية العامة يتناول بالدراسة والمعالجة الموضوعات والظواهر الاجتماعية، والتي تعدّ أنماطاً من الحياة السلوكية والإنسانية والتي تتم معالجتها مالياً، ويستخدم من أجل ذلك أدوات المالية العامة التقليدية، وأصبح الآن يستخدم أدوات المالية غير التقليدية لمعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

والعلاقة بين علم المالية وعلم الاجتماع، علاقة قوية واضحة فهناك تأثير متبادل بينهما ومن المعروف أن الكميات أو المتغيرات المالية، مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة تحدث آثاراً اجتماعية عند انتقالها من وإلى الدولة سواء قصدت الدولة تحقيق هذه الآثار أم لم تقصد، فالنظام الاجتماعي يؤثر في النظام المالي ويحدد مساره، والنظام المالي انعكاس للنظام الاجتماعي، وأداة هامة من أدوات تحقيق أهداف هذا النظام، و بالتالي فهذين العلمين يستهدفان تحقيق الأغراض الإنسانية، وبالمَنْظور البعيد تستهدف السياسات المالية عادة تحقيق أغراض اجتماعية سواء من حيث إعادة توزيع الثروة، أي إعادة توزيع الدخل، أو تقديم الإعانات النقدية، أو العينية للفئات الفقيرة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما تتضح العلاقة بين هذين العلمين في مجال الضرائب إذ يترتب على فرض الضرائب آثار اجتماعية إلى جانب آثارها المالية والاقتصادية تمس فئات معينة من المواطنين حتى ولو لم يكن الهدف من فرض الضريبة الحصول على إيرادات الخزينة العامة إلا أن الدولة في كثير من الأحيان تستهدف من خلال الضريبة آثاراً اجتماعية مقصودة كتقليل التفاوت بين ثروا الأفراد ودخلهم والضريبة على استهلاك بعض المواد المضرة كالكحول بحيث تساهم في التقليل من استهلاكه والضريبة على أراضي البناء عبر المستعملة تهدف إلى تشجيع بناء المساكن،

وهكذا تبين العلاقة الوثيقة والتغير المتبادل بين السياسة المالية وبين الأوضاع الاجتماعية السائدة فيها .

حيث إن مدى الحكم على نجاح السياسات المالية إنما يتوقف على مدى تحقيقها للأغراض الاجتماعية المرغوب وفيها والمتزايدة، وعلى مدى إشباعها للحاجات الإنسانية، فإذا كان النظام المالي في واقعه انعكاسا للنظام الاجتماعي القائم فإنه يعدّ في الوقت نفسه أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف ذلك النظام، وأن النظام الاجتماعي يؤثر في النظام المالي ويحدد مساره، والنظام المالي انعكاس للنظام الاجتماعي وأداة هامة من أدوات تحقيق أهداف هذا النظام .

4 - علاقة علم المالية العالية بعلم القانون: إن مجموع القواعد القانونية تدعى بالتشريع المالي وهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شؤون الدولة المالية وعلى وجه الخصوص دراسة ظواهر المالية العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وتحديد ما بين تلك الظواهر من صلات.

والعلاقة بين علم المالية العامة والقانون علاقة وثيقة تربطهما، فالقانون هو الأداة التنظيمية الأساسية، يلجأ إليها المشرع ليضع القواعد الملزمة في مختلف الميادين، ومنها ميدان المالية العامة، فالجوانب النظرية للمالية العامة كالنفقات العامة، يحولها القانون إلى قواعد قانونية قابلة للتطبيق.

و القانون هو الأداة السياسية في تقنين القواعد المالية العامة الواجب إتباعها من قبل السلطات العامة، معرفة أن القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجأ إليها المشرع لوضع القواعد العامة (الملزمة) في مختلف الميادين ومنها الميدان المالي ، فتأخذ مختلف عناصر المالية العامة من نفقات وإيرادات وميزانية بشكل قواعد قانونية كالدستور، فالدستور يتضمن القواعد الأساسية المنظمة لمختلف جوانب المالية العامة والتي يتعين تموضع القوانين المالية في حدودها فهو ينظم النفقات العامة والشروط الأساسية لفرض الضرائب و عقود القروض وقواعد إقرار الميزانية أو اعتمادها بواسطة السلطة التشريعية وكيفية مراقبة تنفيذها، فميزانية الدول تصدر في أغلب دول العالم

من خلال الالتزام بالنصوص الدستورية العامة وهذا لما لها من مضمون مالي يلزم للموافقة عليه وإجازة الالتزام بهذه النصوص.

والعلاقة بين كل من المالية العامة والتشريع المالي وبين فروع القانون الأخرى واضحة وقوية إن مضمونها يتبلور في أن القانون هو الأداة التنظيمية التي يلجأ إليها المشرع لوضع القواعد العامة الملزمة في مختلف الميادين ومنها الميدان المالي، فتأخذ مختلف عناصر المالية العامة من نفقات وإيرادات وميزانية، شكل قواعد قانونية، دستور، قانون، لائحة، وأمر إداري، مما يستوجب الإلمام بالفن القانوني لفهم هذه القواعد وتفسيرها، وبرزت العلاقة الوثيقة بينهما من خلال الغرض الأصلي لعلم المالية العامة، وهو جباية الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتوزيع العبء الناجم عن ذلك بصورة عادلة بين المواطنين، عندما تطبق مجموعة من القواعد والأصول المالية التي تؤلف جزءاً من علم المالية على قواعد قانونية تتعلق بالميدان المالي للدولة تسمى التشريع المالي، لأنها قواعد آمرة تتعلق بالشؤون المالية المنظمة للعلاقة بين الدولة والأفراد، وهي ترتبط بصلات وثيقة بباقي فروع هذا القانون وهي:

-علاقة التشريعات المالية بالقانون الدستوري: من خلال النصوص المالية في الدستور، فالقانون الدستوري يتضمن نصوصاً مالية أساسية تحدد صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية في هذا المجال، ففرض الضريبة وإلغائها يلزمه نصٌ دستوريٌّ، والكثير من أمور الصرف والإنفاق لهيئات الدولة ومؤسساتها تخضع لموافقات السلطات التشريعية حددها الدستور، الذي ألزم السلطة التنفيذية بموافقة السلطة التشريعية عند عقد القروض، وهنالك صلاحيات دستورية لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية في مجال إعداد الموازنة العامة وإقرارها وتنفيذها.

-علاقة القانون المالي بالقانون الإداري: القانون الإداري هو الذي يهتم بحسن سير المرافق العامة للدولة، وهذا القانون ينظم ويضع القواعد المتعلقة بالأموال العامة والخاصة للدولة وطرق إدارتها، فهو يتضمن القواعد المنظمة لمؤسسات الدولة وهيئاتها المسؤولة عن جباية الإيرادات وصرف النفقات وغيرها، وإجراءات تقدير إيرادات الدولة وتحصيلها، وتخضع لقواعد القانون

الإداري، وتنظم بموجب قرارات إدارية، والكثير من نشاطات الدولة وخاصة التي تتعلق بصرف النفقة تحكمه قواعد الموازنة العامة للدولة، وهذه الصلة الوثيقة بين القانون الإداري والقانون المالي جعلته حتى فترة وجيزة جزءاً من القانون الإداري الذي يهتم بمالية الدولة إلى أن أصبح فرعاً مستقلاً عنه.

-وللقانون الخاص علاقة بالتشريع المالي، فإن فرض الضريبة وتحصيلها وتحديد الوعاء الضريبي فيها له علاقة بالشركات والمشروعات التجارية والاقتصادية التي ينظمها القانون التجاري، فمثلاً ما تحصل عليه الشركات من دخل وأرباح يخضع للضريبة على الدخل. وعليه فإن جميع الإجراءات المالية للدول توضع في قالب قانوني، ولا يكون لأدوات المالية العامة أية أهمية أو اعتبار إلا إذا صدرت على شكل قوانين. ومجموع هذه القوانين التي تتعلق بالشؤون المالية للدول تسمى التشريع المالي. وهذا التشريع جزء لا يتجزأ من القوانين المعمول بها في أي بلد ويتم تفسير التشريع المالي وتطبيقه على القواعد العامة المتبعة في تفسير سائر القوانين وتطبيقها.

ولا تخفى علاقة علم المالية العامة بالأجهزة القائمة على الإجراءات المالية من سلطات تنفيذية، وسلطة تشريعية، وشخصيات عامة، كل هذا يجعل العلاقة بين المالية العامة والقانون وثيقة الصلة، وخاصة بالقانون العام (الدستوري، والإداري). وكذلك القضايا التي تتعلق بالحقوق الخاصة بالأفراد، مثل فرض الضرائب على دخوله وملكياتهم، أو توزيع ثرواتهم. وهذا يجعل هناك علاقة بين المالية العامة والقانون الخاص.

- 5علاقة علم المالية العامة بعلم المحاسبة

يستلزم البحث في كثير من موضوعات المالية العامة وخاصة الضرائب الإلمام بأصول المحاسبة والمراجعة وفنونها، من استهلاكات وجرد واحتياطات ومخصصات وعمل الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشآت التجارية والصناعية وغيرها، ومن ناحية أخرى فإن أعداد ميزانية الدولة وتنفيذها والرقابة عليها يتضمن استخدام النظم المحاسبية

الفنية فالعلاقة بين المالية العامة والمحاسبة والمراجعة وفنونها من استهلاك وجرد واحتياطات ومخصصات وعمل الميزانية الختامية والميزانية العمومية للمنشآت التجارية والصناعية وغيرها وتزداد صلة المالية العامة والمحاسبة بازدياد تدخل الدول في الحياة الاقتصادية عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة مما يستلزم نشر ميزانية تجارية لهذه المشروعات إلى جانب البيانات المالية الخاصة بها والواردة في ميزانية الدولة.

وتتطلب دراسة المالية العامة الإلمام بأصول المحاسبة والمراجعة والتكاليف، وخاصة عند إعداد الميزانية العامة وتنفيذها ومراقبتها. وكذلك في الإدارة الضريبية لابد من توافر الخبرات بأصول فن المراجعة، وعمل الحسابات الختامية، وجرد الاحتياطات.

وتزداد أهمية المحاسبة في المالية العامة كلما زاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يزداد عدد المؤسسات والهيئات العامة التي يكون لها ميزانيات مستقلة أو ملحق والجدير بالذكر أن كثيراً من فروع المحاسبة ترتبط مباشرة بالمالية العامة مثل المحاسبة الحكومية، والمحاسبة الضريبية، ومحاسبة الزكاة.

كما تظهر هذه العلاقة من خلال العمليات المالية التي تعتمد في إجراءاتها على الإلمام واستخدام الأصول المحاسبية والتدقيق والمراجعة الحسابية وتنظيم الحسابات والميزانيات الختامية، كما هو الحال عند معرفة الدخل الخاضع للضريبة، فالمالية العامة تعتمد في استخدامها الكفؤ لأدواتها الإيرادية والإنفاقية على أصول استخدام الفن المحاسبي الدقيق من خلال استعانة العلوم والدراسات المالية بالعلوم المحاسبية، والمعادلات الرياضية في تحليلاتها لحركة الحياة الاقتصادية حيث تصبح ضرورة قصوى في بعض الحالات أن تستخدم مثل هذه المعادلات والعلوم المحاسبية في برمجة الخطط التمويلية المالية المختلفة وتصميمها.

6- العلاقة بين علم المالية وعلم الإحصاء والرياضيات : إن العلوم الإحصائية والرياضية أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى العلوم المالية فيما يتعلق بدراساتها وتحقيق أهدافها ويستعين علم المالية العامة بعدد من العلوم الأخرى مثل الإحصاء والأساليب الكمية ويعد علم الإحصاء من العلوم المساعدة لعلم المالية العامة، لقد أصبح الاتجاه العام هو

استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية لتحديد الخصائص وإبراز التوجهات العامة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر على أساس موضوعي فهو علم متكامل متطور مع كل ما هو جديد، ويتضمن النظرية اللازمة للقياس واتخاذ القرار، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية كافة، الإحصاءات المالية هي التي يستعين بها الباحث، تدخل في نطاق النشاط المالي للدولة، مثل مستوى الدخل القومي، وكيفية توزيعه، وعدد السكان، وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة، الزراعة،... من خلال استخدام الإحصاء في الدراسات المالية وفي تقييم النشاطات المالية للدولة التي يقوم بها أساتذة الفكر المالي وباحثو التحليل المالي، فالأساليب الإحصائية تستخدم لتقييم العلاقات الكمية بين الإيرادات المالية والنفقات المالية، ومن ثم يهتدى بها لتحديد حجم هذه الموارد والنفقات وكيفية توزيعها على قنواتها وفي قطاعاتها الإنتاجية أو السكانية، كما تستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية في تقييم الظواهر الضريبية وتحديد حجمها أو نوعها أو معدلها أو أوعيتها ونسبتها إلى الظواهر الاقتصادية الأخرى.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالإيرادات العامة، والضرائب بشكل خاص، حيث يستعين الباحث بعلم الإحصاء، في تحديد معدل الضريبة المناسبة، و غير ذلك من الإحصاءات التي لا غنى للباحثين في المالية العامة عنها لأهميتها البالغة في دراسة ورسم البيان المالية العامة للدولة.

7-العلاقة بين المالية العامة وعلم الأخلاق: إن الكثير من الأمور التي تشملها السياسة العامة للدولة تتضمن أحكاما قيمية تمتد جذورها في ميادين الفلسفة والأخلاق، وواضح أن العديد من مشكلات المالية العامة، كفرع من فروع الدراسة الاقتصادية والاجتماعية، تتعلق بالسلوك الإنساني الذي يقع في دائرة بحث علم النفس، فالضرائب مثلا بمالها من تأثير على مجموعة الخوافز لا شك أنها تستلزم دراسة وافية للدوافع الإنسانية.

زيادة على ما سبق، بالإضافة إلى الاستعانة بعلم الأخلاق، وخاصة عند وضع القواعد الخاصة بمبدأ العدالة، سواء عدالة توزيع الأعباء الضريبية أو عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

8-علاقة المالية العامة بعلم النفس: هناك العديد من الأمور التي تتعلق بسلوك الفرد، ورد فعله تجاه المتغيرات المالية التي تقوم بها الحكومة، وخاصة الضرائب حيث يكون لها تأثيرات مختلفة على حوافز الأفراد، مما يستلزم دراسة للدوافع الإنسانية، حتى يتم معرفة أثر ذلك التغير في الأدوات المالية.

فعلم المالية العامة قد ارتبط من حيث النشأة والتطور بعلم الاقتصاد السياسي الذي أرسى قواعده وأصوله العملية الاقتصاديون التقليديون، مؤسسو المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، أمثال آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجون استيورات ميل، في أواخر القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر.

9 - العلاقة بين علم المالية العامة وعلم السكان : يهتم علم السكان بدراسة باقتصاديات توزيعهم من حيث العمر والجنس ومعدل النمو السكاني الذي يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي المنشود وكيفية الوصول إلى الحجم الأمثل للسكان.

وعلم المالية العامة له علاقة وثيقة بالكثير من هذه الجوانب، فأوجه الإنفاق العام وحجمه لها علاقة بهيكل الأعمار، وعموما معظم مؤشرات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة أصبحت تشير بقوة إلى هذه العلاقة.